

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد خاتم النبيين وإمام المتقين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد : فإن بعض الإخوان سألني أن أعلق له شرحا لطيفا على مشكوة المصايح للشيخ ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي ، فأجبت إلى سؤاله رجاء المنفعة به . وأسأل الله تعالى أن يفعنا به ومن كتبه أو سمعه أو قرأه أو نظر فيه ، وأن يجعله خالصا لوجهه ، موجبا للفوز لديه ، وبالإخلاص إنما يتقبل العمل ، وإنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى . فأقول مستعينا

بالله مهتديا به متوكلا عليه ، وما توفيقى إلا بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل : قال : (بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله) إلخ افتتح الكتاب بالبسملة ثم أتى بالحمدلة ، موافقة لكتاب الله العظيم ، فإن الصحابة افتتحوا كتابة الإمام الكبير بالتسمية والحمدلة ، وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأعصار ، من يقول بأن البسملة آية من أول الفاتحة ، ومن لا يقول ذلك . وعملا بحديث نبيه الكريم في بداءة كل أمر ذي بال بيسم الله الرحمن الرحيم ، أخرجه الرهاوى في أربعين من حديث أبي هريرة مرفوعا ، وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعا « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم » وفي رواية « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » حسنه ابن الصلاح وغيره . ولا منافاة بين روايتي التسمية والتحميد لأن المقصود منهما فيما نرى - والله أعلم بمراد كلام نبيه - إنما هو الابتداء بذكر الله والثناء عليه ، سواء يكون في ضمن البسملة أو الحمدلة ، لا أن لفظ الحمد أو البسملة متعين ، فالقدر الذي يجمع الأمرين هو ذكر الله ، وقد حصل بالبسملة ، وحينئذ فالحمدلة والبسملة والذكر سواء . ويدل على ذلك ما ورد في بعض طرق الحديث لفظ « ذكر الله » مصرحا ، ففي مسند أحمد عن أبي هريرة مرفوعا « كل أمر ذي بال لا يفتتح بذكر الله فهو أبطر أو أقطع » . قال التاج السبكي في أول الطبقات الشافعية في الجمع بين الروايتين ما لفظه : وأما الحمد والبسملة فحائزان معنى بهما ما هو الأعم منها ، وهو ذكر الله والثناء عليه على الجملة ، إما بصيغة الحمد أو غيرها . ويدل على ذلك رواية ذكر الله ، وحينئذ فالحمد والبسملة والذكر سواء . وحائزان معنى خصوص الحمد وخصوص البسملة ، وحينئذ فرواية الذكر أعم ، فيفضى لها على الروايتين الأخيرتين لأن المطلق إذا قيد بقيدتين متافيتين لم يحمل على واحد منهما ويرجع إلى أصل الإطلاق . وإنما قلنا أن خصوص الحمد والبسملة متافيان لأن البداءة إنما تكون بواحد ، ولو وقع الابتداء بالحمد لما وقع بالبسملة وعكسه . ويدل على أن المراد الذكر ، فتكون روايته هي

نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تكون للنجاة وسيلة

المعتبرة أن غالب الأعمال الشرعية غير مفتحة بالحمد كالصلوة فإنها مفتحة بالتكبير والحج وغير ذلك . فإن قلت : لكن رواية بحمد الله أثبتت من رواية بذكر الله قلت : صحيح، ولكن لم قلت : إن المقصود بحمد الله خصوص لفظ الحمد ، ولم لا يكون المراد ما هو أعم من لفظ الحمد والسلمة ؟ ويدل على ذلك ما ذكرت لك من الأعمال الشرعية التي لم يشرع الشارع اقتاحتها بالحمد بخصوصه - انتهى كلام السبكي .

قوله (الحمد لله) الحمد هو الشناء على الجليل الاختياري من نعمة أو غيرها . أتى بالجملة الاسمية واسم الذات للدلالة على الدوام والثبات . وقوله « الحمد لله » مطلق يتناول حمد الله تعالى نفسه ، وأرفع حمد ما كان من أرفع حامد وأعرفهم بالمحمود وأقدرهم على إيفاء حقه ، قال عليه السلام : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ويتناول حمد الحامدين له تعالى من ابتداء الخلق إلى انتهاء قولهم « وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين » (نحمده) استئناف ، فأولا أثبت الحمد له بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام ، سواء حمد أو لم يحمد ، فهو إخبار متضمن للإشياء ، ثانيا أخبر عن حمده وحمد غيره معه بالجملة الفعلية التي للتجدد والحديث بحسب تجدد النعماء وتعدد الآلاء وحدوثها في الآناء . وإظهار لتخصيص حمده لكن باستعانته ، ونفى الحول والقوة ودفع الرياء والسمعة من نفسه ، ومن ثم أتبعه بقوله « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا » . وحاصل وجه التخصيص أنه تعالى لما كان مستحقا للحمد بامتناع أنواع النعم علينا فلا بد أن نحمده ، وأورد صيغة الجمع ليشمل جميع الخلق الجسماني والروحاني في الدارين . وقال الطيبي : الضمير المستكن في نحمده ونستعينه ونستغفره للتكلم ومن معه من أصحابه الحاضرين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . (ونستعينه) أى في أداء الحمد وغيره من الأمور الدنيوية والأخروية . وفيه إشارة إلى أن حمده تعالى أمر لا يتيسر من الخلاق أجمعين إلا بإعانته تعالى ، فيكون تبريا عن الحول والقوة (ونستغفره) أى من سيئاتنا وتقصيراتنا ولوفى أداء ذلك الحمد ، كما هو حقه من الصدق والإخلاص (ونعوذ بالله من شرور أنفسنا) أى من ظهور السيئات الباطنية التي جبلت الأنفس عليها . ومنها التقصير في الصدق والإخلاص ، أى الحمد مع الرياء والسمعة ، وكذا مع إثبات الحول والقوة (ومن سيئات أعمالنا) أى من مباشرة الأعمال السيئة الظاهرة التي تنشأ عنها . والمراد منها هو التصدى للتعريف في علم الحديث مع قصور في تصحيح الطية وإخلاص الطوية ، أو التقصير في الشكر على توفيقه تعالى لهذه النعمة العظيمة والمنحة الجليلة ، أو التكلم بما لا يعنيه والغفلة عن ذكر الله تعالى ، أو التهاون في الطاعات والعبادات وارتكاب المكروهات والمحرمات مطلقا . والأول أظهر . فتعوذ رحمه الله من ذلك لحصول الإخلاص (من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له) لما أضيف الشرور والأعمال إلى الأنفس أومر أن لها الاختيار والاستقلال بالأعمال، أتبعه بقوله من يهده الله إلخ ليؤذن بأن كل ذلك منه تعالى ، وليس للعبد إلا الكسب ، وبعد الكسب الشقي والسعيد على حسب علمه الأزلي سبحانه

ولرفع الدرجات كفيلاً. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذى بعثه وطرق الإيمان قد عفت

وتعالى. والضمير البارز ثابت فى يهده، وأما فى يضلله فغير موجود فى أكثر نسخ المشكوة، وهو عمل بالجائزين، والأول أصل وفى وصل والثانى فرع وفىه فصل، قاله القارى. وهذا الكلام وإن كان خبراً وبياناً للواقع وإثباتاً لتفرد الله تعالى بالهداية والإضلال، لكنه فى الحقيقة طلب وسؤال من الله للهداية والحفظ من الضلالة. والمعنى: لا هادى ولا مضل غيرك فوقنى للهداية واحفظنى من الضلالة واعصمنى من الغواية فإنك على كل شئ قدير (وأشهد أن لا إله إلا الله) إلخ أتبع الحمد بالشهادتين فى الخطبة عملاً بما روى عن أبى هريرة مرفوعاً «كل خطبة ليس فيها شهادة كآلدة الجرماء»، أخرجه أحمد وأبو داود فى الأدب والترمذى فى النكاح وحسنه. وأورد صيغة الجمع فى الحمد والاستعانة والاستغفار والتعود نظراً إلى كثرة الآلاء والتقصيرات والذنوب وكشف الصفات. وأفرد الضمير فى مقام التوحيد لأنه إثبات القدم وإسقاط الحدوث ومحل مشاهدة وحدة الذات وسقوط ما سوى الله، فأشار أولاً إلى التفرد وثانياً إلى الجمع. قال القارى: وقد يقال إن الأفعال المتقدمة أمور ظاهرية يحكم بوجودها على الغير أيضاً بخلاف الشهادة فإنه أمر قلبى غيبى لا يعلم بحقيقته إلا هو - انتهى. يعنى أن الشهادة خبر قاطع مطابق للواقع، فلم يكن للضمير أن يحكم به بالجزم إلا على نفسه بخلاف الحمد وأخواته، والله أعلم (شهادة) مفعول مطلق موصوف بقوله (تكون) إلخ، والشهادة التى تكون سبباً للخلاص من العذاب وكفيلة لرفع الدرجات فى الجنان إنما هى التى تكون بالصدق والإخلاص ومواطأة القلب وموافقة الظاهر والباطن مع الاستقامة عليها لقوله عز وجل ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا - الآية ٤١ : ٣٠﴾ وقال القارى: والمعنى: أن الشهادة إذا تكررت وانتجت ارتكاب الأعمال الصالحة واجتناب الأفعال الطالحة صارت سبباً لعلو الدرجات، وكانت مانعة عن الوقوع فى الذركات. وبما قررناه اندفع ما يرد على المصنف من أن دخول الجنة بالإيمان ورفع الدرجات بالأعمال ولكون التوفيق على هذا السبب من فضله لا ينافى قوله عليه الصلوة والسلام «لن ينجو أحد منكم بعمله» (عبده) إضافة تشريف وتخصيص، إشارة إلى كمال مرتبته فى العبودية وقدمه لأنه أشرف أوصافه وأعلاها وأفضلها وأعلاها، ولذا ذكره الله تعالى بهذا الوصف فى كثير من المواضع فقال ﴿سبحان الذى أسرى بعبده - ١٧ : ١، تبارك الذى نزل الفرقان على عبده - ٢٥ : ١، فأوحى إلى عبده ما أوحى - ٥٣ : ٩﴾، وفى الجمع بين الوصفين العبودية والرسالة تعريض للضارى حيث غلوا فى دينهم وأطروا فى مدح نبيهم (وطرق الإيمان) مبتدأ وقوله «قد عفت آثارها» خبر، أو الجملة الحالية، والمعنى: أن الله أرسله فى حال كمال احتياج الناس إليه ﷺ، فإنهم كانوا فى غاية من الضلالة والجهالة، إذ لم يكن سحر على وجه الأرض من يعرفها إلا أفراد من أتباع عيسى عليه السلام، استوطنوا زوايا الخمول ورؤس الجبال وآثروا الوحدة والاعتزال (قد عفت آثارها) أى اندرس ما بقى من رسومها، من عفا الشئ عفاً وعفاً وعفواً إذا نقص ودرس وأتمى، ومنه قولهم «عليه العفاء». قال زهير:

تحمل أهلها منها فبانوا على آثار ما ذهب العفاء

آثارها، وخبث أنوارها، ووهنت أركانها، وجهل مكانها. فشيد صلوات الله عليه وسلامه من معالمها ما عفا، وشفى من العليل في تأييد كلمة التوحيد من كان على شفا، وأوضح سبيل الهداية لمن أراد أن يسلكها، وأظهر كنوز السعادة لمن قصد أن يملكها.

(وخبث أنوارها) من خبا يخجو خبوا وخبوا، يقال «خبث النار أو الحدة» إذا خمدت وسكنت وطفئت، والمعنى: خفيت أنوارها وانطفئت بحيث لا يمكن اقتباس العلم المشبه بالنور في كمال الظهور (ووهنت) أى ضعفت حتى انعدمت (أركانها) من أساس التوحيد والنبوة والايان بالبعث والقيامه. وقيل: المراد الصلوة والزكوة وسائر العبادات (وجهل) بصيغة المجهول (مكانها) مبالغة في ظهور الجهل وغلبة الفسق وكثرة الظلم وقلة العدل. قيل: المراد من طرق الايمان الانبياء والرسل والكتب المنزلة عليهم وأتباعهم من العلماء والأولياء. ومن عفو آثارها وخبو أنوارها ووهن أركانها ترك العمل بما جاء به من الشرائع، وأمروا به من الأعمال والأخلاق والآداب، وأظروه من العلوم والمعارف وترك التعلم والتخلق والتأدب بها. ومن جهل مكانها عدم معرفة مراتبهم ومنازلهم وتناسى حقوقهم. ويحتمل أن يكون المراد بطرق الايمان العلوم والمعارف والأعمال الصالحة والآداب المرضية والمجاهدات النفسية والرياضات البدنية والصفات الجليلة والأخلاق الحميدة التي يبلغ المنتصف بها مرتبة كمال الايمان، وبغفاء الآثار وخبو الأنوار ووهن الأركان وجهل المكان عدم سلوك هذه الطرق وعدم المبالاة بها والاهتمام بتحصيلها وتكميلها، والله أعلم. (فشيد) أى رفع وأعلى وأظهر وقوى بما أعطيه من العلوم والمعارف التي لم يوث أحد مثله فيما مضى (صلوات الله) أى أنواع رحمته (عليه وسلامه) وفي بعض النسخ: صلوات الله وسلامه عليه. وهى جملة معترضة دعائية (من معالمها) جمع المعلم وهو العلامة (ما عفا) ما موصولة أو موصوفة مفعول شيد، ومن يانية متقدمة، والمعنى: أظهر وبين ما اندرس وخبى من آثار طرق الايمان وعلامات أسباب العرفان والايقان وإن لم يبصرها الذين ختم الله على قلوبهم وأعمى أبصارهم وأصم آذانهم مع كمال وضوحها وغاية ظهورها (وشفى) عطف على شيد (من العليل) بيان مقدم لـ«من» رعاية للسجع (في تأييد كلمة التوحيد) متعلق بشفى ومفعوله قوله (من كان على شفا) أى وخلص من عملة الجهل والشرك في تقوية كلمة الايمان من كان مشرفا على الموت والهلاك، أو كان على حرف من الصراط السوى ومنحرفا عن الطريق المستقيم، أو أفتد من كان قريبا من الوقوع في حفرة الجحيم إشارة إلى قوله تعالى ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها - ٣: ١٠٣﴾ والشفا حرف كل شئ وطرفه وحده (لمن أراد أن يسلكها) أنت الضمير لأن السبيل يذكر ويؤث، أى بين وعين طريق الاهتداء إلى المطلوب لمن طلب وشاء من نفسه أن يدخل فيها (وأظهر كنوز السعادة) أى المعنوية وهى المعارف والعلوم والأعمال والأخلاق والشئائل والأحوال البهية المؤدية إلى الكنوز الأبدية والخزائن السرمدية من نعيم الجنة ورضوان الله ولفائه ورؤيته (لمن قصد أن يملكها) وجه التخصيص أنهم هم المنتفعون بالإيضاح والإظهار وإن كان يان شرائع الإسلام وتعليم أمور الدين عاما لجميع الناس

أما بعد: فإن التمسك بهديه لا يستتب إلا بالاعتقاف لما صدر من مشكوته، والاعتصام بحبل الله لا يتم إلا ببيان كشفه. وكان كتاب المصايح

لمن أراد سلوكها وقصد تملكها، ولمن أعرض عنها، كقوله تعالى ﴿هدى للتقين﴾ (أما بعد) أتى به اقتداء به ﷺ وبأصحابه فإنهم كانوا يأتون به في خطبهم للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، ويسمى فصل الخطاب. واختلف في أول من قالها، فقيل: داود عليه السلام، رواه الطبراني مرفوعاً من حديث أبي موسى الأشعري، وفي إسناده ضعف. وفيه أقوال أخرى ذكرها الحافظ في الفتح. و«أما» لتفصيل المجل، وهو كلمة شرط محذوف فعله وجوبا. و«بعد» من الظروف الزمانية متعلق بالشرط المحذوف وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة والمضاف إليه منوي، والتقدير: مهما يذكر شئ من الأشياء بعد ما ذكر من البسلة والحمدلة والصلاة والثناء (فإن التمسك بهديه) بفتح الهاء وسكون الدال، أى طريقه وسيرته، يقال ما أحسن هديه أى طريقه وهدى هديه أى سيرته (لا يستتب) بتشديد الباء أى لا يستقيم ولا يستمر، أو لا يتأن ولا يتبها (إلا بالاعتقاف) أى بالاتباع (لما صدر) أى ظهر (من مشكوته) أى صدره، والمشكوة هى الكوة فى الجدار غير النافذة يوضع فيها المصباح أى السراج، استعيرت لصدره ﷺ، شبه صدره الذى يفيض النور المقتبس من القلب على الخلق بالمشكوة التى فيها المصباح، وشبه قلبه المنور بنور الله تعالى بالمصباح المضى (والاعتصام) بالنصب ويجوز الرفع، أى التمسك والتشبث (بحبل الله) أى القرآن لما ورد فى حديث الحارث الأعور عن على مرفوعاً فى صفة القرآن «هو حبل الله المتين وصراطه المستقيم» أخرجه الترمذى. وروى الحافظ أبو جعفر الطبرى بسنده عن أبى سعيد مرفوعاً «كتاب الله هو حبل الله الممدود من السماء إلى الأرض». وروى من حديث عبد الله بن مسعود وزيد بن أرقم وحذيفة نحو ذلك. استعار الحبل للقرآن من حيث أن العمل بالقرآن سبب لحصول العلوم والمعارف التى هى وسيلة إلى الحياة الأبدية، كما أن الحبل وسيلة إلى الوصول إلى الماء الذى هو سبب للحياة الدنيوية، أو من حيث أن التمسك بالقرآن سبب للنجاة عن التردى والخلاص من الوقوع فى دركات جهنم، كما أن التمسك بالحبل سبب للسلامة عن التردى فى البئر عند الاحتياج إلى الماء (إلا ببيان كشفه) أى السنة النبوية، والإضافة بيانية، قال الله تعالى: ﴿وأنزّلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم - ١٦: ٤٤﴾ ولا شك أنه لا يمكن الوصول إلى حقيقة معانى القرآن ولا يتيسر فهم مقاصده إلا بتبيينه ﷺ وإيضاحه، فكان هو مبيناً لمجملات القرآن ومفسراً لمشكلاته، وليس بيانه وتفسيره إلا فى أحاديثه، فكل حديث ورد فى الصلاة فهو بيان وتفسير لقوله تعالى ﴿وأقيموا الصلاة﴾ فإن الصلاة مجملة لم يبين أوقاتها وأعدادها وأركانها وشرائطها وواجباتها وسننها ومفسداتها إلا السنة، وكذا الزكاة والصوم والحج (وكان كتاب المصايح) قيل إن البغوى لم يسم هذا الكتاب بالمصايح نصاً منه وإنما صار هذا الاسم علينا له بالغلبة من حيث أنه ذكر بعد قوله «أما بعد»: فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، وسنن سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيين من مصايح الدجى - الخ. وهو من أجمع الكتب فى باب الحديث فإنه جمع فيه أحاديث الأحكام على ترتيب الأبواب

الفقهية بحيث يستحسنه الفقيه، ووضع الترغيب والترهيب على ما يقتضيه العلم ويرتضيه. ولو فكر أحد في تغيير باب عن موضعه لم يجد له موضعا أنسب مما اقتضى رأيه، ولذلك عكف عليه المتعبدون، واعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتعليق، فله شروح كثيرة، ذكرها چلي في كشف الظنون، ولكنه طلب الاختصار ترك ذكر الأسانيد اعتمادا على نقل الأئمة، ولم يذكر كثيرا من الصحابة رواة الآثار، ولا تعرض لتخريج تلك الأخبار، بل قسم أحاديث كل باب إلى صحاح وحسان، واصطلح على أن جعل الصحاح ما هو في الصحيحين أو أحدهما. والحسان ما ليس في واحد منهما. والتزم أن ما كان فيها من ضعيف أو غريب أشار إليه ونبه عليه. وإن ما كان موضوعا أو منكر الم يذكره ولا يشير إليه. هذا هو المشروط في الخطبة، لكن ذكر في أواخر باب مناقب قريش حديثا وقال في آخره: منكر. وقيل قد أحقه بعض المحدثين. قال النووي في التقريب تبع لابن الصلاح: أما تقسيم البغوي أحاديث المصايح إلى حسان وصحاح مريدا بالصحاح ما في الصحيحين وبالحسان ما في السنن فليس بصواب، لأن في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر - انتهى. قال السيوطي في التدريب (ص ٥٤): ومن أطلق عليها الصحيح كقول السلي في الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب، وكإطلاق الحاكم على الترمذي الجامع الصحيح، فقد تساهل. قال العراقي: وأجيب عن البغوي بأنه يبين عقب كل حديث الصحيح والحسن والغريب، قال: وليس كذلك فإنه لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن بل يسكت ويبين الغريب والضعيف غالبا، فالإيراد باق في مرجحه صحيح ما في السنن بما فيه من الحسن. وقال شيخ الإسلام: أراد ابن الصلاح أن يعرف أن البغوي اصطلاح لنفسه أن يسمى السنن الأربعة الحسان، ليعتني بذلك عن أن يقول عقب كل حديث أخرجه أصحاب السنن، فإن هذا اصطلاح حادث ليس جاريا على المصطلح العرفي - انتهى. قلت: وقد وقع له بعد ذلك الاصطلاح أن ذكر أحاديث من الصحاح ليست في أحد من الصحيحين وأحاديث من الحسان هي في أحد الصحيحين وأدخل في الحسان أحاديث ولم يبنه عليها وهي ضعيفة واهية في غاية الضعف كما ستقف عليه إنشاء الله تعالى. ثم إن الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب كل المصايح وذيل أبوابه، فذكر الصحابي الذي روى الحديث عنه، وذكر الكتاب الذي أخرجه منه، وزاد على كل باب من صحاحه وحسانه إلا نادرا فصلا ثالثا. وسماه «مشكوة المصايح» فصار كتابا حافظا كما ترى. وله تصرفات أخرى أيضا في المصايح، كما سيجيء ذكره في كلامه، نعم، لم يتعرض هو كالبغوي للكلام على الأحاديث التي أوردها من السنن والمسانيد التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في الغالب طلبا للاختصار، ولا يخفى أنه يسوغ العمل بأحاديثها التي لم يقع التصريح بتحسينها أو تصحيحها منهم أو من غيرهم ممن يعتمد عليه إلا بعد البحث عنها، فما كان منها صحيحا أو حسنا أو ضعيفا يمتثل ضعفه يقبل، وما لم يكن كذلك يرد. قال في كشف الظنون: قيل عدد أحاديث المصايح أربعة آلاف وسبعائة وتسعة عشر حديثا، منها المختص بالبخاري ثلثمائة وخمسة وعشرون حديثا، وبمسلم ثمان مائة وخمسة وسبعون حديثا، ومنها المتفق عليها ألف وإحدى وخمسون حديثا، والباقي من كتب أخرى. وقال ابن الملك: إن عدد الأحاديث المذكورة فيه أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثمانون حديثا، منها ما هو من الصحاح ألفان وأربعمائة وأربعة وثلثون حديثا،

الذي صنفه الإمام محي السنة قانع البدعة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى - رفع الله

ومنها ما هو من الحسان وهو ألفان وخمسون حديثاً (محي السنة) روى أنه لما جمع كتابه المسمى بشرح السنة رأى النبي ﷺ في المنام فقال له «أحياك الله كما أحيت سنتي» فصار هذا اللقب علماً له بطريق الغلبة (قانع البدعة) أى قاطعها ودافع أهلها أو مبطؤها وبميتها (أبو محمد الحسين بن مسعود) هو الإمام الحافظ المجتهد المحدث المفسر أبو محمد الحسين ابن مسعود بن محمد الشافعى صاحب معالم التنزيل فى التفسير وشرح السنة والمصايح والجمع بين الصحيحين فى الحديث والتهديب فى الفقه، وغير ذلك من التصانيف الحسان، كان بجرأ فى العلوم، إماماً فى الفقه والحديث والتفسير، أخذ الفقه عن القاضى حسين بن محمد صاحب التعليقة فى الفقه، وحدث عنه، وعن أبى الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودى، ويعقوب بن أحمد الصيرفى وغيرهم. وروى عنه أهل مرو وغيرهم، وبورك له فى تصانيفه لقصده الصالح، فإنه كان من العلماء الربانيين، كان ذا تعبد ونسك وقناعة باليسير، وكان يأكل كسرة وحدها فعذوه، فصار يأكلها بزيت. قال القارى: كان مفسراً محدثاً فقيهاً. قال بعض مشائخنا: ليس له قول ساقط. وكان عابداً زاهداً جامعاً بين العلم والعمل على طريقة السلف الصالحين. توفى بمرورالوذى فى شوال سنة ٥١٦ هـ ست عشرة وخمس مائة، ودفن عند شيخه القاضى حسين بمقبرة الطالقانى، ولعله بلغ ثمانين سنة، وارجع إلى تذكرة الحفاظ (ج ٤: ص ٥٤-٥٥) ووفيات الأعيان (ج ١: ص ١٤٥-١٤٦) واتحاف النبلاء (٢٤٤) وأشعة اللغات (ج ١: ص ٢٨-٢٩) (الفراء) بالرفع على أنه صفة لأبى محمد الحسين كما يظهر من كلام ابن خلكان حيث قال: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوى الفقيه. وقيل بالجر نعت لأبيه نسبة إلى عمل الفراء وصنعها ويعيها. قال الذهبي فى ترجمة البغوى: هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعى، قال: وكان أبوه يعمل الفراء ويعيها. قال فى الاتحاف: يقال له الفراء وابن الفراء أيضاً. قال القارى: وهو غير الفراء النحوى المشهور (البغوى) بالرفع صفة للحسين، لأن المقصود ببيان النسبة البلدية وكذا الولادية والصناعية عند المحدثين هو العلم الأول إلا نادراً. والبغوى بفتح الباء الموحدة والغين المعجمة وبعدها واو، هذه النسبة إلى بلدة بخراسان بين مرو وهرات يقال لها بغ وبغشور بفتح الباء الموحدة وسكون الغين المعجمة وضم الشين وبعدها واو ساكنة ثم راء معرب «باغ كور». وهذه النسبة شاذة على خلاف القياس، قاله السمعانى فى كتاب الأنساب. وقيل العلم المركب تركيباً مزجياً محذوف بحذفه وينسب إلى صدره أو ينسب إليه برتمه من دون حذف، فتقول بَعِيلٌ ومَعْدَوِيٌّ وبعيلكى ومعدوى كربي فى النسبة إلى بعلبك ومعدى كرب، والبغوى من هذا القبيل، وإنما جاءت الواو فى النسبة إجراءً للفتحة بفتح الجيم محذوف العجز كالمعدوى فإنه يرد المحذوف إلى الاسم المحذوف منه إذا بقى على حرفين من أصوله فتقول فى أب وأخ أبوى وأخوى، ويجوز فى مثل يد ودم أن يرد المحذوف، وهو الألفصح، وحينئذ إذا كان ياء قلبت واواً فيقال يدوى ودهوى، ويجوز النسبة

درجته - أجمع كتاب صنف في بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها. ولما سلك - رضى الله عنه - طريق الاختصار وحذف الأسانيد تكلم فيه بعض النقاد وإن كان نقله - وإنه من الثقات -

على اللفظ فيقال يدى ودى . ولثلا يلتبس بالغبى بمعنى الزانى (أجمع كتاب) خبر كان (صنف في بابه) أى فى باب الحديث فإنه جمع فيه الأحاديث المهمة على ترتيب الأبواب الفقهية، والمراد أنه من أجمع الكتب فى باب الحديث، أو قاله مبالغة فى مدحه، ويجوز مثل هذه المبالغة فى مدح كتاب ترغيا للطالبين وتشويقا لهم إليه (وأضبط) عطف على أجمع، لأنه لما جرد عن الأسانيد وعن اختلاف الألفاظ وتكرارها فى المسانيد صار أقرب إلى الحفظ والضبط، وأبعد من التلظ والخط (لشوارد الأحاديث) جمع شاردة وهى النافرة والذاهبة عن الدرك، من إضافة الصفة إلى الموصوف. والأحاديث قيل جمع أحوثة فى الأصل كأسا طير جمع أسطورة ثم جعل جمع حديث (وأوابدها) عطف تفسيرا، أى وحشياتها جمع أبدة وهى الوحش والشئ الغريب، وأوابد الكلام غرابه، شبهت الأحاديث بالوحوش لسرعة تنفرها وتبعدها عن الضبط والحفظ، ولذا قيل «العلم صيد والكتابة قيد» قاله القارى . وقال السيد جمال الدين: المراد بالشوارد الأحاديث المخرجة فى الأصول قد خفيت على الطالبين مواضع إيرادها فكأنها نفرت منهم، وبالأوابد الأحاديث التى دلالتها على معانيها كانت خفية، فكأنها توحشت من الطلاب بالنظر إلى معانيها المقصودة، فإيراد محى السنة إياها فى الأبواب المناسبة والمواضع اللائقة من كتاب المصايح ظهرت معانيها واتضحت، فارتفع الشرود وانتفى التوحش منها وصارت ما نوسة، ذكره فى اللغات (طريق الاختصار) أى بالاكتفاء على متون الأحاديث (وحذف الأسانيد) عطف تفسيرا على ذلك، والمراد بحذف الإسناد إما حذف الصحابي وترك المخرج فى كل حديث، وهو مجاز من باب إطلاق الكل على البعض أى طرفى الإسناد، وهو مراد المصنف ظاهرا من قوله «لكن ليس ما فيه أعلام كالأغفال» فالشئ الذى ذكره المصنف فى المشكوة زيادة على المصايح هو ذكر الصحابي وبيان المخرج، وهو الذى أهمله صاحب المصايح. وأما معناه الحقيقى على مصطلح أهل الحديث، وهو حكاية طريق المتن بحيث يعلم جميع رواته، لكن المصنف اكتفى بذكر المخرج كما يقول: وإنى إذا نسبت الحديث إليهم - إلخ، وعلى هذا يكون ذكر المخرج أى الصحابي للتبرك والتأكيد فقط (تكلم) جواب لما، أى طعن فى بعض أحاديث كتابه حتى أن بعض الطاعنين أفردوا أحاديث من المصايح ونسبوا إلى الوضع، ثم أنه لما نسبت إلى الأئمة المخرجين لها علم أن بعضها صحيح وبعضها حسن، كحديث أبي هريرة «المرأ على دين خليله»، فإنه أحد الأحاديث التى اتقدها الحافظ سراج الدين القزوينى على المصايح، وقال: إنه موضوع، وكذا أورده ابن الجوزى فى الموضوعات، وقد حسنه الترمذى، وصححه الحاكم، وقال النووى: إسناده صحيح (بعض النقاد) بضم النون وتشديد القاف، وقال السيد جمال الدين: أى تكلم فى حقه واعترض عليه بعض المبصرين بأن صحة الحديث وسقمه متوقفة على معرفة الإسناد فإذا لم يذكر لم يعرف الصحيح من الضعيف فيكون نقصا (وإن كان نقله) أى نقل البغوى بلا إسناد، والواو وصلية (وإنه من الثقات) أى المعتمدين فى نقل الأحاديث وبيان صحتها وحسنها وضعفها. روى بكسر الهمزة فى «إنه» على أنه حال

كالإسناد، لكن ليس ما فيه أعلام كالأغفال، فاستخرت الله واستوفقت منه، فأعلت ما أغفله فأودعت كل حديث منه في مقره كما رواه الأئمة المتقنون والثقات الراسخون، مثل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل

من المضاف إليه في نقله. وروى بفتحها للعطف على اسم كان، يعنى نقله بتأويل المصدر أى وإن كان نقله وكونه من الثقات كالإسناد (كالإسناد) أى كذكره (لكن ليس ما فيه أعلام) أعلام الشئ بفتح الهمزة آثاره التى يستدل بها وهو جمع علم بفتحين (كالأغفال) بالفتح وهى الأراضى المجهولة التى لا عمارة فيها ولا أثر تعرف به، جمع غفل بضم الغين المعجمة وسكون الفاء، وفى بعض النسخ بكسرة الهمزة فيها، فهما مصدران لفظا وضدان معنى، وأراد بالأول كتابه المشكوة، وبالثانى المصايح، وكان حقه أن يقول لكن ليس ما فيه أغفال كالأعلام، ولعله قلب الكلام تواضعا مع البغوى وهضا لنفسه. والحاصل أنه ادعى أن فى صنع البغوى قصورا فى الجملة، وهو عدم ذكر الصحابة أولا وعدم ذكر المخرج فى كل حديث آخر، فإن ذكرهما مشتمل على فوائد. قال القارى: أما ذكر الصحابي فقائده أن الحديث تتعدد رواته وطرقه، وبعضها صحيح وبعضها ضعيف، فيذكر الصحابي ليعلم ضعف المروى من صحيحه. ومنها رجحان الخبر بحال الراوى من زيادة فقهه وورعه ومعرفة ناسخه من منسوخه بتقدم إسلام الراوى وتأخره. وأما ذكر المخرج فقائده تعيين لفظ الحديث، وتبين رجال إسناده فى الجملة، ومعرفة كثرة المخرجين وقتلهم فى ذلك الحديث لإفادة الترجيح وزيادة التصحيح. ومنها الرجوع إلى الأصول عند الاختلاف فى الفصول وغيرها من المنافع (فاستخرت الله) لقوله تعالى ﴿وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة﴾، ولما روى الطبرانى فى الصغير والأوسط من حديث أنس مرفوعا «ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد» (واستوفقت منه) بتقديم الفاء على القاف، أى طلبت من الله التوفيق (فأعلت ما أغفله) أى فبينت ما أهمله البغوى عمدا فإنه ترك ذكر الصحابة فى كثير من الأحاديث فالترمت ذكر الصحابي فى كل حديث وأيضا لم يتعرض هو لذكر المخرج بحيث يعلم مخرج كل حديث بخصوصه وإن علم بجملا من اصطلاحه فى الصحاح والحسان أنه ذكر فى القسم الأول أى الصحاح أحاديث الصحيحين أو أحدهما، وفى القسم الثانى أى الحسان أحاديث غيرهما، فذكرت المخرج فى كل حديث بخصوصه، قال القارى: أى فبينت ما تركه بلا إسناد عمدا من ذكر الصحابي أولا ويان المخرج آخر بخصوص كل حديث التزاما (فأودعت كل حديث منه) أى من المصايح (فى مقره) أى وضعت كل حديث من الكتاب فى محله الموضوع فى أصله من كل كتاب وباب من غير تقديم وتأخير وزيادة ونقصان وتغيير (كما رواه الأئمة) أى أئمة الحديث الذين يقتدى بهم (المتقنون) أى الضابطون الحافظون الحاذقون لمروياتهم من أتقن الأمر إذا أحكمه، ومنه قوله تعالى ﴿صنع الله الذى أتقن كل شئ﴾. (الثقات) بكسر المثلثة جمع ثقة وهم العدول والائتبات (الراسخون) أى الثابتون بحفاظة هذا العلم، المتكثرون فيه، من رسخ أى ثبت فى موضعه، يقال رسخ الخبر فى الصحيفة، والعلم فى القلب، وفلان راسخ فى العلم أى متمكن فيه (مثل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل) هو أمير المؤمنين فى حديث سيد المرسلين، إمام الأئمة المجتهدين، سلطان المحدثين، أبو عبد الله محمد بن

البخارى، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج

إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحف بردزبه الجعفي مولاهم وولاء إسلام البخارى صاحب الجامع الصحيح والتصانيف، جبل الحفظ وإمام الدنيا فى ثقة الحديث، ومعجزة للرسول البشير النذير حيث وجد فى أمته مثل هذا الفرد العديم النظير، فلم ير مثله من جهة الحديث واثقانه، وفهم معانى كتاب الله وسنة رسوله، ومن حيثية حدة ذهنه، ودقة نظره، ووفور فقهه، وإكمال زهده، وغاية ورعه، وقوة اجتهاده واستنباطه، وكثرة اطلاعه على طرق الحديث وعلمه. ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة ١٩٤هـ، وتوفى وقت العشاء ليلة السبت ليلة الفطر سنة ٢٥٦هـ، ودفن يوم العيد بعد صلاة الظهر بمخترتك على فرسخين من سمرقند، وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ولم يخلف ولداً، كانت أمه مستجابة الدعوات، توفى أبوه وهو صغير فنشأ فى حجر والدته، ثم عمى، وقد عجز الأطباء عن معالجته، فرأت فى المنام إبراهيم الخليل عليه السلام قائلاً لها قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك له، فأصبح وقد رد الله عليه بصره، فنشأ متريفاً فى حجر العلم، مرتضعا من ثدى الفضل، ثم أطم طلب الحديث وله عشر سنين، ورد على بعض مشائخه غلظاً وهو فى إحدى عشرة سنة، فأصلح كتابه من حفظ البخارى، سمع الحديث ببلده بخارى، ثم رحل فى طلب هذا الشأن إلى جميع محذئ الأماصار، وسمع الكثير، وأخذ عنه الحديث خلق كثير فى كل بلدة حدث بها، روى عنه الترمذى فى جامعه كثيراً ومسلم فى غير صحيحه. قال الفربرى سمع كتاب البخارى منه تسعون ألف رجل. قال البخارى خرجت كتابى الصحيح من زهاء ست مائة ألف حديث، وما وضعت فيه إلا صحيحاً. وارجع لترجمته إلى كتاب «سيرة البخارى» جزء كبير وتاليف مفرد مبسوط فى ترجمة الإمام البخارى وذكر تصانيفه وبيان محاسن جامعه الصحيح وفضائله باللغة الأردوية لوالدنا العلامة محمد عبد السلام المباركفورى رحمه الله، وقد ذكر شيئا من ترجمته الشيخ الدهلوى فى أشعة اللغات (ص ٩ - ١٣) والعلامة القنوجى فى تحاف النبلاء (٣٤٩ - ٣٥٥) وعلى القارى فى المرقاة (١٣ - ١٦) والحافظ فى أواخر مقدمة الفتح (٥٦٣ - ٥٨٣) وفى تهذيب التهذيب (ج ٩: ص ٤٧ - ٥٥) والقسطلانى فى مقدمة إرشاد السارى (ج ١: ص ٣١ - ٤٦) والنووى فى تهذيب الأسماء واللغات (ج ١: ص ٦٧ - ٧٦) والسبكى فى طبقات الشافعية (ج ٢: ص ٢ - ١٩) والسمعانى فى الأنساب (ورقة ٦٨ و ١٣١) والخطيب فى تاريخ بغداد (ج ٢: ص ٤ - ٣٤) وابن خلكان فى تاريخه، والذهبي فى تذكرته، والمصنف فى الإكمال وغيرهم، وأفرد بعضهم ترجمته فى تاليفات مبسولة كالذهبي وابن الملقن والأمير البيهقي والعجلونى وغيرهم (البخارى) نسبة إلى «بخارى» بلدة عظيمة من بلاد ما وراء النهر لتولده فيها وصار بمنزلة العلم له ولكتابه (وأبي الحسين مسلم بن الحجاج) هو الإمام الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين صاحب التصانيف، طلب علم الحديث صغيراً، ورحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، سمع من مشائخ البخارى وغيرهم كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والقشبرى وغيرهم. وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظ دهره، كأبى حاتم الرازى وابن خزيمة وغيرهما. وروى عنه الترمذى

القشيري، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي،

حديثاً واحداً «أحصوا هلال شعبان لرمضان» ماله في جامع الترمذي غيره. ألف المؤلفات النافعة، وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته، قال مسلم: صنف المسند الصحيح من ثلثمائة ألف حديث مسموعة. قال الحافظ: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم وفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ، كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خاق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم، وقال الخطيب: إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه، ولما ورد البخاري النيسابوري في آخر مرة لازمه مسلم وداوم الاختلاف إليه، وقال الدارقطني: لو لا البخاري لما ذهب مسلم وجاء. ولد سنة ٥٢٠٤ وقيل سنة ٥٢٠٦ وتوفي عشية يوم الأحد لأربع أو لخمس أو لست بقين من رجب سنة ٥٢٦١ وعمره خمس وخمسون سنة ودفن بنصر آباد ظاهر نيسابور يوم الإثنين، ملتقط من التذكرة للذهبي (ج ٢: ص ١٦٥ - ١٦٧) ووفيات الأعيان (ج ٢: ص ٩١) وتهذيب التهذيب (ج ١٠: ١٢٦ - ١٢٨) والمرقاة (ج ١ ص ١٦ - ١٧) وأتحاف النبلاء (٤٣٠ - ٤٣١) وأشعة اللغات (ج ١: ١٣ - ١٤) والإكمال للمصنف. وبستان المحدثين (١١٦ - ١١٧). (القشيري) بضم القاف وفتح الثين المعجمة وسكون المثناة من تحتها وبعدها راء، نسبة إلى قشير بن كعب، قبيلة كبيرة من العرب (وأبي عبد الله مالك بن أنس) هو الإمام الحافظ فقيه الأمة، أحد أعلام الإسلام، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، كبير المثبتين، صاحب المذهب، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان ويقال عثمان بن جثيل وقيل خثيل بن عمرو بن ذي أصبح الحارث المدني (الأصبحي) بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها حاء مهملة، نسبة إلى ذي أصبح جده التاسع واسمه الحارث بن عوف، وهي قبيلة كبيرة من أكرم قبائل اليمن جاهلية وإسلاماً، من يعرب بن يشجب بن قحطان، كان جده الأعلى الحارث بن عوف من الأصبح، وهو بطن من الحمير، ولذا لقب بذي أصبح. واختلف في ولادته فقيل ولد سنة ٥٩٠. وقيل سنة ٥٩٤، وقيل سنة ٥٩٥. قال الذهبي في التذكرة: أما يحيى بن بكير فقال: سمعته يقول: ولدت سنة ٩٣ هـ تلك وتسعين، فهذا أصح الأقوال انتهى. واختاره السمعاني في الأنساب، وقال: هذا متصل بالسند إلى يحيى بن بكير تلميذ الإمام، واختاره ابن فرحون وقال: هو الأشهر، وحمل في بطن أمه تلك سنين، واختلف في تاريخ وفاته أيضاً، قال ابن فرحون: والصحيح أنها كانت يوم الأحد لتمام اثنين وعشرين يوماً من مرضه في ربيع الأول سنة ١٧٩ هـ، فقيل لعشر مضت، وقيل لأربع عشرة، ولثلاث عشرة، ولا إحدى عشرة. وقيل لثنتي عشرة من رجب. ودفن بالبقيع، قال المصنف في الإكمال: هو - أي مالك - إمام الحجاز، بل الناس في الفقه والحديث، وكفاه نقرأ أن الشافعي من أصحابه. أخذ العلم عن الزهري ويحيى بن سعيد ونافع مولى ابن عمر وهشام بن عروة وربيعة بن عبد الرحمن وخلق كثير، قال الزرقاني: أخذ عن تسعة شيخ فأكثر قال: والرواة عنه فيهم كثرة جدا بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواية

وأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ،

كرواته. وقال الذهبي : حدث عنه أم لا يكادون يحصون . وروى سعيد بن أبي مریم عن أشهب بن عبد العزيز قال : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه . وقال الشافعي : قال لي محمد بن الحسن : أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟ يعني أبا حنيفة ومالك رضي الله عنهما . قال : قلت على الانصاف ؟ قال : نعم . قال : قلت : ناشدتك الله ، من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم . قال : اللهم صاحبكم . قال : قلت : ناشدتك الله ، من أعلم بالسنة صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم . قال : قلت : ناشدتك الله ، من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم . قال الشافعي : فلم يبق إلا القياس ، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء . فعلى أي شيء نقيس . ذكره ابن خلكان . ساد مذهبه في الأندلس قضاء وقتيا ولا يزال هو السائد إلى اليوم في المغرب . وقد أظن الناس من السلف والخلف في ذكر ترجمته في كتبهم ، ووصف جمع منهم تأليفات مفردة بذكر أحواله ، منهم الذهبي ، وأبو بكر بن أحمد بن مروان المالكي المتوفى سنة ٣١٠ هـ . وأبو الروح عيسى بن مسعود الشافعي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، وأبو عبد الله محمد بن أحمد التستري المالكي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ ، ومحمد أبو إسحق بن القاسم بن شعبان المتوفى سنة ٣٥٥ هـ ، ومحمد أبو بكر بن اللباد بن محمد المتوفى سنة ٣٣٣ هـ ، والحافظ ابن حجر ، والسيوطي وغيرهم . وقد ذكر شطرا صالحا من ترجمته وكشف حال كتابه المؤطا الشاه عبد العزيز في « بستان المحذنين » ، والشيخ عبد الحى اللكنوى في مقدمة التعليق المجدد ، والعلامة القنوجي في آتحاف النبلاء (ص ٣٣٨ - ٣٣٩) ، والحافظ في تهذيب التهذيب (ج ١٠ : ص ٣ - ٩) ، والمصنف في الإكمال ، والقارى في المرقاة (ج ١ : ص ١٧ - ١٨) ، وصاحب الأوجز في مقدمة شرحه لمؤطا (ص ١١ - ٣٥) فليكن أن تراجع هذه الكتب . قال الذهبي في التذكرة (ج ١ : ص ١٩١) : قد كنت أفردت ترجمة مالك في جزء وطولتها في تاريخي الكبير ، قد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره ، أحدها : طول العمر ، وعلو الرواية . وثانيها : الذهن الثاقب ، والفهم ، وسعة العلم . وثالثها : اتفاق الأئمة على أنه حجة ، صحيح الرواية . ورابعها : تجمعهم على دينه ، وعدالته ، واتباعه السنن . وخامستها : تقدمه في الفقه والفنوى ، وصحة قواعده . عاش ستا وثمانين سنة - انتهى . وقدم المصنف عليه البخارى ومسلما مع كونه أولى وأحرى بالتقديم للشرط الذى لكتابيهما . وقال القارى : أخر عن البخارى ومسلم ذكرا وإن كان مقدما عليهما وجودا ورتبة وإسنادا لتقدم كتابيهما على كتابه ترجيحاً لعدم التزامه تصحيحاً - انتهى . (وأبي عبد الله محمد ابن إدريس) هو الإمام العلم حبر الأمة صاحب المذهب ناصر الحديث المجدد لأمر الدين على رأس المائتين محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشى المطلبى المكي نزيل مصر أبو عبدالله (الشافعي) بكسر الفاء بعدها عين مهملة ، نسبة إلى شافع . قيل : لقي شافع النبي ﷺ وهو مترعرع ، وهذا وجه تخصيص النسبة إليه . ثم نسبة أهل مذهبه أيضا لشافعي لأن الاسم إذا كان محتوما ياء مشددة ، فإن كان قبلها أكثر من حرفين وجب حذفها فتقول في النسبة إلى إسكندرية إسكندرى ، والشافعي من هذا القبيل . فتقول العامة

وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ،

« شافعي » خطأ . ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ ، على الأصح ، وهي سنة وفاة أبي حنيفة ، وحل إلى مكة وهو ابن سنتين ، وتوفي عند العشاء الآخرة ليلة الجمعة آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤ هـ ، ودفن بعد العصر يوم الجمعة بقرافة مصر ، عاش أربعاً وخمسين سنة . قال المصنف بعد ذكر شيء من مناقبه : وفضائله أكثر من أن تحصى ، كان إمام الدنيا وعالم الناس شرقاً وغرباً ، جمع الله له من العلوم والمفاخر ما لم يجمع لإمام قبله ولا بعده وانتشر له من الذكر ما لم ينتشر لأحد سواه . سمع مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، ومسلم بن خالد ، وخلقا سواهم كثيراً . حدث عنه أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، وأبو إبراهيم المزني ، والربيع بن سليم المرادي ، وخلق كثير غيرهم . قدم ببغداد سنة خمس وتسعين ومائة فأقام بها أشهراً ، ثم خرج إلى مصر ومات بها . قال القاري : وصف في العراق كتابه القديم المسمى بالحجة ، ثم رحل إلى مصر سنة تسع وتسعين ومائة ، وصف كتبه الجديدة بها ، ورجع عن تلك ومجموعها يبلغ مائة وثلاثة عشر مصنفاً ، وسار ذكرها في البلدان ، وقصدته الناس من الأقطار للائخذ عنه ، وكذا أصحابه من بعده لسماح كتبه حتى اجتمع في يوم على باب الربيع تسعمائة راحلة . وابتكر أصول الفقه ، وكتاب القسامة ، وكتاب الجزية ، وقال أهل البغية . وكان حجة في اللغة والنحو . وقال ابن خلكان : كان الشافعي كثير المناقب ، جم المفاخر ، منقطع القرين ، اجتمعت فيه من العلوم بكتاب الله وسنة الرسول ﷺ وكلام الصحابة وآثارهم واختلاف أقاويل العلماء وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة والعربية والشعر ، حتى أن الأصمعي مع جلالة قدره في هذا الشأن قرأ عليه أشعار الهذليين ما لم يجتمع في غيره ، حتى قال أحمد بن حنبل : ما عرفت ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالست الشافعي . وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام : ما رأيت رجلاً قط أكمل من الشافعي . قال ابن خلكان : والشافعي أول من تكلم في أصول الفقه ، وهو الذي استنبطه ، وقد اتفق العلماء قاطبة من أهل الحديث والفقه والأصول واللغة والنحو وغير ذلك على ثقته وأمانته وعدالته وزهده وورعه ونزاهة عرضه وعفة نفسه وحسن سيرته وعلو قدره وسخائه . وأخبرني أحد المشايخ أنه عمل في مناقب الشافعي ثلاثة عشر تصنيفاً - انتهى . قلت : بل زيادة على ذلك فقد ذكر في كشف الظنون أحداً وعشرين تصنيفاً مع العزو إلى من صنف هذه التصانيف . وقال ابن الملقن في العقد المذهب : بلغ التصانيف في مناقب الشافعي إلى نحو أربعين مؤلفاً بل زيادة على ذلك . وقال الحافظ في توالي التأسيس بمعمالي ابن إدريس : قد سبق إلى التأليف في ذلك من يتعسر استيعابهم بالذكر ، أو يطمع في اللحاق بهم المتأخرو ولو وسع المجال أو ضيق الفكر . ثم ذكر أسماء بعض من صنف في ذلك عليك أن تراجع توالي التأسيس ، فقد ذكر فيه الحافظ شرطاً صالحاً من مناقبه (وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل) بن هلال بن أسد الإمام الحافظ الحجة صاحب المذهب (الشيباني) نسبة إلى شيبان بن ذهل ابن ثعلبة أحد أجداده ، وهو مروزي الأصل . خرجت أمه من مرو وهي حامل فولدته ببغداد في ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ وتوفي ضحوة نهار الجمعة لثنتي عشرة خات من ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ ببغداد . كان - رحمه الله - إماماً في الفقه والحديث والزهد والورع والعبادة ، وبه عرف الصحيح والسقيم والمجروح من المعدل . ونشأ ببغداد وطلب

وأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى ،

العلم وسمع الحديث من شيوخها ، ثم رحل إلى مكة والكوفة والبصرة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، فسمع من يحيى بن سعيد القطان ، وابن عيينة ، والشافعي ، وعبد الرزاق بن الهبام ، وخلق كثير . وروى عنه ابنه صالح وعبد الله ، وابن عمه حنبل بن إسحاق ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو زرعة ، وأبو القاسم البغوي ، وخلق كثير سواهم . قال أبو زرعة : كانت كتبه إثني عشر مجلدا ، وكان يحفظها على ظهر قلبه ، وكان يحفظ ألف ألف حديث . قال الشافعي : خرجت من بغداد وما خلفت بها أحدا أتقى وأورع ولا أفه ولا أعلم من أحمد بن حنبل . ودعى إلى القول بخاق القرآن فلم يجب فضرب وحبس وهو مصر على الامتناع ، وكان ضربه في العشر الأخير من شهر رمضان سنة عشرين ومائتين وكان حبسه أيام المعتصم ثمانية وعشرين شهرا ، ثم عرف المتوكل قدره وأكرمه وقدره . وألف المسند الكبير ، أعظم المسانيد وأحسنها وضعا وانتقادا ، انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث . ومناقبه كثيرة ، وفضائله جمّة ، وله كرامات جليلة . وقد طول المؤرخون ترجمته ، وترجمه الذهبي في النبلاء في مقدار خمسين ورقة . وأفردت ترجمته بمصنفات مستقلة بسيطة . قال الذهبي في التذكرة : سيرة أبي عبد الله - يعنى الإمام أحمد - قد أفردها البيهقي في مجلد ، وأفردها ابن الجوزي في مجلد ، وأفردها شيخ الإسلام الأنصارى في مجلد لطيف - انتهى . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (ج ١ : ص ٧٥) : لم يسبق المؤلف - يعنى مصنف التهذيب - قصة المحنة ، وقد استوفاه ابن الجوزي في مناقبه في مجلد ، وقبلة شيخ الإسلام الهروى ، وترجمته في تاريخ بغداد للخطيب (ج ٤ : ص ٤١٢ ، ٤٢٣) مستوفاة - انتهى . قال ابن خلكان : وحرز من حضر جنازته من الرجال فكانوا ثمان مائة ألف ، ومن النساء ستين ألفا . وقال أبو الحسن بن الزاغونى : كشف قبر أحمد حين دفن الشريف أبو جعفر ابن أبي موسى إلى جانبه فوجد كفه صحيحا لم يبل ، وجنبه لم يتغير ، وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة (وأبي عيسى محمد بن عيسى) بن سورة بن الضحاك السلى الضرير البوغى (الترمذى) نسبة إلى ترمذ ، واختلف في ضبطها كثيرا ، والمعروف المشهور على الألسنة كسر التاء والميم وبينهما راء ساكنة بوزن « إئمد » كما ضبطها صاحب القاموس . قال السمعاني في الأنساب (ورقة ١٠٥) : والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة ، بعضهم يقول بفتح التاء المنقوطة بنقطين من فوق ، وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداول على لسان تلك البلدة ، وكنت أفتت بها إثني عشر يوما ، فتح التاء وكسر الميم ، والذي كنا نعرفه قديما كسر التاء والميم جميعا ، والذي يقوله المتوقون وأهل المعرفة بضم التاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه - انتهى . وقال الذهبي في التذكرة (ج ١ : ص ١٨٨) : قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمز بالكسر هو المستفيض على الألسنة حتى يكون كالمواتر . وهذه البلدة ترمذ قال السمعاني : مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له جيحون . ولد سنة ٢٠٩ هـ ، كتبه نضا العلامة الشيخ محمد عابد السندى المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ بخطه على نسخته من كتاب الترمذى المكتوبة سنة ١٢٢١ هـ المصححة المقابلة على أصل صحيح معتمد ، ذكره العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر في مقدمة تعليقه على الترمذى (٧٧) قال : وامله نقل ذلك استنباطا من كلام غيره من المتقدمين ، وقد

صرح بذلك أيضا جسوس والبيجورى في شرحهما على الشئائل . وقد ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال أنه مات في رجب سنة ٢٧٩هـ ، وقال : وكان من أبناء السبعين . وقال القارى في شرح الشئائل بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩هـ : وله سبعون سنة . وقال الصلاح الصفدى في نكت الهميان : ولد سنة بضع ومائتين . وقال ابن الأثير في جامع الأصول : ولد في ذى الحجة سنة مائتين - فأنه أعلم بصحة ذلك ، والأكثر على أنه توفي ليلة الإثنين الثالث عشر من رجب سنة ٢٧٩هـ ، وقيل سنة ٢٧٥هـ ، وقيل سنة ٢٧٧هـ ، والصواب الأول . وهو - رحمه الله - أحد الأئمة الحفاظ الأعلام المبرزين الذين يقتدى بهم في علم الحديث . صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ ، قد امتحنه بعض المحدثين بأن قرأ له أربعين حديثا من غرائب حديثه فأعادها من صدره فقال : ما رأيت مثلك . ونقل الحاكم أبو أحمد عن عمر بن علك أنه قال : مات البخارى فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد . بكى حتى عمى وبقى ضريرا سنين . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر . وقال أبو الفضل البيهقي : سمى نصر بن محمد الشيركوهي يقول : سمى محمد بن عيسى الترمذى يقول : قال لى محمد بن إسماعيل يعنى البخارى : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بى . وقال ابن خلكان : وهو تلميذ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، وشاركه في بعض شيوخه ، مثل قتيبة بن سعيد ، وعلى بن حجر ، وابن بشار ، وغيرهم . وقال الشيخ أحمد المصرى في مقدمة تعليقه : الترمذى تلميذ البخارى وخريجه ، وعنه أخذ علم الحديث ، وتفقه فيه ، ومرن بين يديه ، وسأله ، واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه كعادة هؤلاء العلماء في اتباع الحق حيث كان ، وفى إنكار التقليد والإعراض عنه . وقد طاف البلاد وسمع خلقا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين كما فى التهذيب . والرواة عنه كثيرون ، ذكر بعضهم فى تذكرة الحفاظ وفى التهذيب ، وأهمهم عندنا ذكرا المحبوبى راوى كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد فى شذرات الذهب (ج ٢ : ص ٣٧٣) فقال : أبو العباس المحبوبى محمد بن أحمد بن محبوب المروزى ، محدث مرو وشيخها وزئيسها . توفى فى رمضان سنة ٣٤٦هـ ، وله سبع وسبعون سنة . روى جامع الترمذى عن مؤلفه ، وروى عن سعيد بن مسعود صاحب النظر بن شميل وأمثاله . ووصفه السمعاني فى الأنساب (ورقه ٥١١) : شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان وإليه كانت الرحلة . وقد أراد البخارى أن يشهد لتلميذه الترمذى شهادة قيمة فسمع منه حديثا واحدا كعادة كبار الشيوخ فى سماعهم ممن هو أصغر منهم - انتهى كلام الشيخ أحمد مختصرا . قلت : بل سمع البخارى من الترمذى حديثين ، ذكر أحدهما فى تفسير سورة الحشر ، والثانى فى مناقب على . وقال المصنف : وللترمذى تصانيف كثيرة فى علم الحديث ، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيبا وأقلها تكرارا ، وفيه ما ليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفى آخره كتاب العلل ، وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها . وارجع للبط والنصيب إلى مقدمة تحفة الأحوذى شرح

(١) كذا نقله شيخنا فى مقدمة شرح الترمذى (ص ١٦٧) . والذى فى جامع الأصول طبعة مصر (ج ١ : ص ١١٤) : ولد سنة تسع ومائتين .

(٢) وكتاب العلل هذا الملقب بكتاب الجامع (سنن الترمذى) معروف بالتل الصغير وقد شرحه ابن الجنبل التوفى سنة ٧٩٥هـ ، وطبع هذا

الشرح فى بغداد سنة ١٣٩٦هـ بتحقيق السيد صبغى جاسم الحميدى البدرى السامرائى . وللترمذى أيضا كتاب العلل الكبير ، ذكره ابن النديم فى

الفهرست ص ٣٣٩ قال السيد صبغى : لم ألق عليه ولعله قد .

وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي،

جامع الترمذى، وإلى مقدمة تعليق الترمذى للشيخ أحمد محمد شاكر المصرى (وأبي داود سليمان بن الأشعث) بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي (السجستاني) بكسر السين المهملة وفتح وبكسر الجيم وسكون السين الثانية بعدها تاء مشاة من فوقها وبعد الألف نون، نسبة إلى سجستان معرب سستان الأقليم المشهور بين خراسان وكرمان. ويقال في النسبة إلى سجستان «سجزي» أيضا. وقد نسب أبو داود وغيره كذلك وهو عجيب التغير في النسب. ولد سنة ٢٠٢ هـ، وتوفي بالبصرة يوم الجمعة منتصف شوال سنة ٢٧٥ هـ عن ثلاث وسبعين سنة. وهو الإمام الثبت أحد حفاظ الحديث وعلمه، وفي الدرجة العليا من النسك والصلاح وعلم الفقه والورع والإتقان، أحد من رحل وطوف البلاد وجمع وصنف وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصر، وقدم بغداد مرارا، ثم نزل البصرة وسكنها، وأخذ عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقتيبة بن سعيد وعبد الله بن مسلمة ومسدد ابن مسرهد ومحمد بن بشر وغير هؤلاء أئمة الحديث ممن لا يحصى كثرة. وحدث عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود، وكان من أكابر الحفاظ ببغداد عالما متفقا عليه إمام بن إمام، وحدث عنه أيضا أبو عيسى الترمذى صاحب الجامع، وأبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن المشهورة، وأحمد بن محمد الخلال، وروى عنه شيخه أحمد بن حنبل فرد حديث أى حديث العتيرة، كان أبو داود يفخر بذلك، وروى عنه خلق سوى هؤلاء. قال أبو بكر الخلال: أبو داود هو الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد في زمانه. وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقها وعلماء وحفظا ونسكا وورعا وإتقانا. وقال الحافظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة، وما رأيت أفضل منه. قال أبو داود: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمان مائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، وقال: ما ذكرت فيه حديثا أجمع الناس على تركه. وعرض كتابه هذا على شيخه أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه. وارجع للبسط إلى تاريخ بغداد (ج ٩: ص ٥٥ - ٥٩)، والتهذيب (ج ٤: ص ١٦٩ - ١٧٣)، والتذكرة (ج ٢: ١٦٨ - ١٧٠)، وستان المحدثين، وإتحاف النبلاء (٢٥٦ - ٢٥٧)، وغير ذلك من كتب التواريخ والتراجم (وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب) بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الحافظ الإمام القاضي صاحب السنن المشهورة (النسائي) نسبة إلى نساء بفتح النون والسين المهملة وبعدها همزة يعنى بالقصر، وهى مدينة بخراسان. وقال صاحب مجمع البحار في المغنى: النسائي بنون مفتوحة وخفة سين مهملة ومد وهمزة نسبة إلى نساء، مدينة بخراسان. وكذا ضبطه طاش كبرى زاده. قال شيخنا في مقدمة شرحه الجامع الترمذى (ص ٦٥): النسائي بالمد والنسائي بالقصر كلاهما صحيح، فإن الظاهر أن مدينة نساء التى هى بخراسان يقال لها نساء ونساء بالوجهين انتهى. ولد سنة ٢١٤ هـ أو سنة ٢١٥ هـ أو سنة ٢٢١ هـ على اختلاف الأقوال، والراجح هو القول الثانى. وتوفى برملة من أرض فلسطين، وقيل بكة يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر، وقيل من شعبان سنة ٣٠٣. قال الذهبي في مختصره:

عاش ثمانين وثمانين سنة . قال الحافظ : وكأنه بناه على ما تقدم من مولده فهو تقريب - انتهى . وهو - رحمه الله - أحد الأئمة الحفاظ العلماء والمفتباء ، لقي المشايخ الكبار ، وأخذ الحديث عن قتيبة بن سعيد وهنصاد بن السرى ومحمد بن بشار وعلى بن حجر ومحمود بن غيلان وأبي داود سليمان بن الأشعث وغير هؤلاء من المشايخ الحفاظ . وأخذ عنه الحديث خلق كثير ، ومنهم الطبراني والطحاوي وأبو بكر بن السنن الحافظ . وله كتب كثيرة في الحديث والعلل وغير ذلك . قال أبو الحسين بن المظفر : سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقدم والإمامة ، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحج والجهاد وإقامته السنن المأثورة واحترازه عن مجالس السلطان ، وإن ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد . وقال الحاكم : سمعت عمرو بن علي الحافظ غير مرة يقول : أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره . وقال مرة : سمعت عمرو بن علي يقول : النسائي أفتقه مشايخ مصر في عصره ، وأعرفهم بالصحيح والسقيم ، وأعلمهم بالرجال ، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه ، فخرج إلى الرملة ، فستل عن فضائل معاوية فأمسك عنه ، فضربوه في الجامع ، فقال : أخرجوني إلى مكة ، فأخرجوه وهو عليل ، وتوفي مقتولا شهيدا . وقال : أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يذكر ، ومن نظر في كتابه السنن تحير . قال السيد جمال الدين المحدث : صنف النسائي في أول الأمر كتابا يقال له السنن الكبير للنسائي ، وهو كتاب جليل لم يكتب مثله في جمع طرق الحديث وبيان مخرجه ، وبعده اختصره وسماه بالمجتبى بالنون ، وسبب اختصاره أن أحدا من أمراء زمانه سأله أن جميع أحاديث كتابك صحيح ؟ فقال في جوابه : لا ، فأمره الأمير بتجريد الصحاح وكتابة صحيح مجرد ، فاتخذه منه المجتبى ، وكل حديث تكلم في إسناده أسقطه منه . فإذا أطلق المحدثون بقولهم « رواه النسائي » فمرادهم هذا المختصر المسمى بالمجتبى ، لا الكتاب الكبير ، كذا في المراقبة . وقال ابن الأثير (ج ١ : ص ١١٦) : وسأله بعض الأمراء عن كتابه السنن أكله صحيح ؟ فقال لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجردا ، فصنع المجتبى ، فهو المجتبى من السنن . ترك كل حديث أورده في السنن (الكبيرة) مما تكلم في إسناده بالتعليل ، رواه ابن عساكر . وسماه المجتبى بالنون أو الباء والمعنى قريب ، والأشهر هو الأخير ، وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي روى حديثا فلانما يريدون المجتبى لا السنن الكبرى ، وهي إحدى الكتب الستة . قال الحافظ أبو علي : للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم ، وكذلك الحاكم والخطيب كانا يقولان : إنه صحيح ، وإن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم ، لكن قولهم غير مسلم . قال البقاعي في شرح الألفية عن ابن كثير : إن في النسائي رجالا مجهولين إما عينا أو حالا ، وفيهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة . وقال الشوكاني : وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل ، منها السنن ، وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا ضعيفا . قال الذهبي والتاج السبكي : إن النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح . هذا ملقط من مقدمة تحفة الأحوذى (٦٤ - ٦٥) ، والتذكرة (ج ٢ : ٢٦٦ - ٢٦٩) ، والتهذيب (ج ١ : ٣٧ - ٣٩) ، وآنحاف النبلاء (١٨٩ - ١٩٠) ، وبستان المحدثين . هذا وقد ادعى الشيخ التقي التقي العلامة عبد الصمد شرف الدين في مقدمته القيمة للسنن الكبرى (١٧ - ١٩) أن حكاية ابن

وأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني ،

الاثير المذكورة كذب وزور . ولنا في كلامه نظر لا يخفى على الباحث المتأمل . (وأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه)
بفتح الميم وتخفيف الجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة لا تاء مربوطة (القزويني) بفتح القاف وسكون
الزاي وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون ، نسبة إلى قزوين وهي من أشهر مدن عراق العجم . كانت
ولادته سنة ٥٢٠٩ ، وتوفي يوم الاثنين ، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٥٢٧٣ ، وله أربع وستون سنة .
وهو الحافظ الكبير المشهور المفسر أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربيعي بالولاء (نسبة إلى ربيعة) القزويني ، مصنف
كتاب السنن في الحديث ، كان إماما في الحديث عارفا بعلومه وجميع ما يتعلق به . ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة
وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث ، وله تفسير القرآن الكريم ، وتاريخ مليح ، وكتابه في الحديث
أحد الصحاح الستة . قال الخليلي : ثقة كبير متفق عليه محتج به ، له معرفة بالحديث وحفظ ، وله مصنفات في السنن
والتفسير والتاريخ . قال : وكان عارفا بهذا الشأن . سمع أصحاب مالك والليث . وعنه أبو الحسن القطان وخلق
سواه . قال السدي في مقدمة تعليقه على سنن ابن ماجه : قد اشتمل هذا الكتاب من بين الكتب الست على شئون كثيرة
انفرد بها عن غيره . والمشهور أن ما انفرد به يكون ضعيفا ، وليس بكلي ، لكن الغالب كذلك . ولقد ألف الحافظ
الحجة العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري في زوائده تأليفا ، نبه على غالبا . وقال السيوطي في حاشية الكتاب : قال
الحافظ تقي الدين الرازي : إنه قال : سمعت والدي يقول : عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازي
فاستحسنه ، وقال : لم يخطئ إلا في ثلاثة أحاديث . وقال في حاشية النسائي نقلًا عن غيره : إن ابن ماجه قد انفرد
بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ووضع الأحاديث ، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل
حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك والعملاء بن زيد وداود بن المحبر وعبد الوهاب بن الضحاك وإسماعيل بن زياد السكوني
وغيرهم . وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه
ضعف ، فهي حكاية لا تصح لانتقطاع سندها وإن كانت محفوظة ، فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية
أو أراد من الكتاب بعضه ، ووجد فيه هذا القدر . وقد حكى أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو
ساقطة أو منكرة ، وذلك محكي في كتاب الملل لأبي حاتم - انتهى . قال السدي : وبالجملة فهو دون الكتب الخمسة في
المرتبة ، فلذلك أخرجه كثير من عدده في جملة الصحاح الستة ، لكن غالب المتأخرين على أنه سادس الستة - انتهى .
وقال الذهبي : سنن أبي عبد الله كتاب حسن ، لو لا ما كدر من أحاديث واهية ليست بالكثيرة . قال أبو الحسن
القطان صاحب ابن ماجه : في السنن ألف وخمس مائة باب ، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث . وقال ابن الأثير :
كتابه كتاب مفيد قوي النفع في الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جدا بل منكورة ، حتى نقل عن المزني أن الغالب فيما انفرد به -
يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة - الضعف ، ولذا لم يصفه غير واحد إلى الخمسة بل جعلوا السادس
الموطأ . وفيه عدة أحاديث ثلاثيات من طريق جبارة بن المغلس ، وفيه حديث في فضل قزوين منكرو بل موضوع ،

وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي،

ولذا طعنوا فيه، وفي مصنفه وواضعه رجل اسمه ميسرة. قال الحافظ في التهذيب (ج ٩: ص ٥٣١): كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً حتى بلغني أن السري كان يقول: مهما انفرد بغير فيه فهو ضعيف غالباً. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكورة. ونقل القاري عن الحافظ أنه قال: وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة الفاضل بن طاهر حيث أدرجه معها في أطرافه، وكذا في شروط الأئمة الستة، ثم الحافظ عبد الغني في كتاب الإكمال في أسماء الرجال الذي هذبه الحافظ المزني، وقدموه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ، انتهى. تنبيهه اختلف في ماجه فقيل: إنه لقب والد محمد بن يزيد. وقيل: لأنه اسم أمه. قال القاري في المرقاة ما لفظه: بإثبات ألف يعني في ابن ماجه خطأ، فإنه بدل من ابن يزيد، ففي القاموس: ماجه لقب والد محمد بن يزيد صاحب السنن لأجدده. وفي شرح الأربعين: أن ماجه اسم أمه - انتهى. وقال صاحب الحطة: والصحيح أن ماجه أمه، وعلى كلا القولين يكتب الألف على لفظ ابن في الرسم ليعلم أنه وصف لمحمد لا لما يليه، فهو مثل عبد الله بن مالك بن بختة وإسماعيل بن إبراهيم ابن علي. وفي إنجاح الحاجة: «ماجه»، على ما ذكر المجد في القاموس، والنسوي في تهذيب الأسماء، لقب والده لأجدده - انتهى. والصحيح هو الأول - انتهى ما في الحطة. قال في تاج العروس شرح القاموس (ج ٢: ص ١٠٢) ما لفظه: «ماجه»، بسكون الهاء كما جزم به الشمس بن خلكان: لقب والد محمد بن يزيد القرويني صاحب السنن لأجدده - أي لآلقب جدده - كما زعمه بعض. قال شيخنا: وما ذهب إليه المصنف فقد جزم به أبو الحسن القطان، وواقفه على ذلك هبة الله بن زاذان وغيره، قالوا: وعليه فيكتب ابن ماجه بالألف لا غير. وهناك قول آخر ذكره جماعة وصحوه وهو أن ماجه اسم لأمه - انتهى. (وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن) بن فضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي السمرقندي (الدارمي) بكسر الراء المهملة نسبة إلى دارم بن مالك بطن كبير من تميم. ولد سنة ١٨١هـ، وتوفي يوم التروية ودفن يوم عرفة. وقيل مات يوم الخميس يوم عرفة ودفن يوم الجمعة للعاشر من ذي الحجة سنة ٢٥٥هـ، وله من العمر أربع وسبعون سنة. وهو الإمام الحافظ شيخ الإسلام عالم سمرقند صاحب المسند المشهور، وهو على الأبواب لا على الصحابة على خلاف اصطلاح المحدثين. سمع النضر بن شميل ويزيد بن هارون وجعفر بن عون وطبقتهم بالخرمين وخراسان والهمام والعراق ومصر. وحدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي وعبد الله بن الإمام أحمد والنسائي خارج سننه وآخرون. وقال الخطيب: كان أحد الحفاظ والرحالين، موصوفاً بالثقة والصدق والورع والزهد، استقضى على سمرقند فأبى فألح عليه السلطان فقبض بقبضه واحدة ثم استعفى فأعني - إلى أن قال: وكان على غاية العقل وفي نهاية الفضل يضرب به المثل في الديانة والحلم والاجتهاد والعبادة والقتل. صنف المسند والتفسير وكتاب الجامع. قال أحمد بن حنبل وذكر الدارمي: عرضت عليه الدنيا فلم يقبل. وقال أبو حاتم بن حبان: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وحدث وأظهر

وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي،

السنة في بلده ودعا إليها وذب عن حريمها وقع من خلفها . وقال الحاكم أبو عبد الله : كان من حفاظ الحديث المبرزين . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : إمام أهل زمانه . وارجع لكشف حال مسنده وبيان مرتبه إلى تدريب الراوي (٥٧) ، ومقدمة المشكوة في مصطلح الحديث للشيخ الدهلوي ، وثبت الشيخ محمد عابد السندی ، وتوضيح الأفكار للآمير اليماني (وأبي الحسن علي بن عمر) بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن (الدارقطني) بالبدال المهمل بعدها ألف ثم راء مهمله مفتوحة وقاف مضمومة وطاء مهمله ساكنة وفي آخرها نون منسوب إلى دار القطن محلة كبيرة كانت ببغداد قديما . ولد سنة ٥٣٠٥ هـ أو سنة ٥٣٠٦ هـ ، ومات يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٥٣٨٥ هـ ، وله ثمانون سنة . قال الذهبي في التذكرة (ج ٣ : ص ١٩٩ - ٢٠٢) : سمع البغوي وابن أبي داود وابن صاعد وابن دريد وخبلايق ببغداد والبصرة والكوفة وواسط ، وارتحل في كونه إلى مصر وشام ، وصنف التصانيف . حدث عنه الحاكم وأبو حامد الأسفرائني وتمام الرازي والحافظ عبد الغني الأزدي وأبو بكر البرقاني وأبو ذر المروزي وأبو نعيم الأصبهاني - صاحب حلية الأولياء - وأبو محمد الخلال والقاضي أبو الطيب الطبري وأبو محمد الجوهري وأم سواهم . قال الحاكم : صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والتحوين . وأتت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعا فصادفته فوق ما وصف لي ، وسألته عن العلل والشيخوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله . وقال الخطيب : كان فريده عصره وإمام وقته ، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والأخذ من علوم كالقراءات ، فإن له فيها مصنفا سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فهرس الحروف ، وتأسى القراء به بعده ، ومن ذلك المعرفة بمذاهب الفقهاء ، بلغني أنه درس الفقه على أبي سعيد الأصبهاني ، ومنها المعرفة بالآداب والشعر قليل كان يحفظ دواوين جماعة ، منها ديوان السيد الحميري ، ولهذا نسب إلى التشيع . قال ابن الذهبي : ما أبعدته من التشيع . قال القاضي أبو الطيب الطبري : الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث . قال الذهبي : إذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له فإنك تندم وتطول تعجبك - انتهى ما في التذكرة مختصرا ملخصا . وارجع للتفصيل إلى إتحاف النبلاء (٣١٦ - ٣١٧) ، وتاريخ ابن خلكان (ج ١ : ص ٣٣١) ، وبستان المحدثين (٤٨ - ٤٩) (وأبي بكر أحمد بن الحسين) بن علي بن عبد الله بن موسى الحسروجردي (البيهقي) نسبة ليهيق ، بوحدة مفتوحة ومثناة تحية ساكنة وهاء مفتوحة قفاف ، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخا منها . ولد بحسروجرد - قرية من قرأها - في شعبان سنة ٥٣٨٤ هـ ، وتوفي في العاشر من جمادى الأولى سنة ٥٤٥٨ هـ بنيسابور ، وله من العمر أربع وسبعون سنة ، ونقل إلى بيهق ودفن بحسروجرد . وقال أبو الحسن عبد الغافر في ذيل تاريخ نيسابور : أبو بكر البيهقي الفقيه الحافظ الأصولي الدين الورع واحد زمانه في الحفظ وفرد أقرانه في الإيقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم (أبي عبد الله بن البيهق في